مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣١٠**
الخميس، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٢/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد جيرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد بهاتيا
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة بيين إريتريا وإثيوبيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وذلك بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد غينو عن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. وعلى هذا الأساس، لا توجد قائمة متكلمين. سوف أعطي الكلمة للمتكلمين بحسب تقديمهم لطلباتهم إلى الرئيس أو الأمانة العامة بالطريقة المعتادة في مشاوراتنا غير الرسمية في القاعة المفتوحة. وإذا طرح المتكلمون أسئلة فسوف أتجه إلى السيد غينو ليجيب على تلك الأسئلة عند طرحها.

أعطي الكلمة إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): منذ ١٣ آذار/مارس، عندما قدم الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف لغويلا، تقريرا إلى المجلس حول الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، تم إحراز قدر كبير من التقدم. ولذلك يسعدني بشكل خاص أن أتمكن اليوم من إطلاعكم على ذلك التقدم في عملية السلام.

أعلن الممثل الخاص يوم أمس، ١٨ نيسان/أبريل، إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، التي تحدد الفصل الرسمي بين القوات الإثيوبية والإريترية. وهذه مرحلة هامة، ستسمح باستعادة الإدارة المدنية الإريترية وعودة المشردين إلى المنطقة الأمنية المؤقتة.

ولقد رحبت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بإعلان إريتريا بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل أنها استكملت إعادة نشر قواتها خارج المنطقة الأمنية المؤقتة. وكما يعلم أعضاء المجلس فقد تحققت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ٧ آذار/مارس من إعادة نشر القوات الإثيوبية خارج المنطقة.

وفي بيان صدر أمس، أشار الممثل الخاص، السيد لغويلا، بإثيوبيا وإريتريا لإنشائهما المنطقة الأمنية المؤقتة لوقف الأعمال العدائية، كما ينص على ذلك اتفاق الجزائر. وتواصل بعثة الأمم المتحدة العمل مع كلا الطرفين لحل عدد من المشاكل المعلقة الخاصة بالحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

وينوه بيان السيد لغويلا أيضا إلى أن كلا الطرفين سعيا إلى إجراء تعديلات على الحدود الجنوبية للمنطقة مثلما عرضتها البعثة عليهما عقب اجتماع لجنة التنسيق العسكري في ٦ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، أعربت بعثة الأمم المتحدة عن أسفها لأن إثيوبيا لم تطلعها على الطابع الكامل لخططها الخاصة بإعادة الانتشار في منطقة إيروبا. وكما يتذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد احتجت البعثة بتاريخ ٢٢ آذار/مارس على وجود قوات إثيوبية داخل المنطقة

الأمنية المؤقتة المقترحة آنذاك. ومع ذلك، تنتظر البعثة التوصل لاتفاق حول توضيح خطوط إعادة الانتشار الذي قدمته إثيوبيا وتكوين فهم أدق للخلافات بين الطرفين على أرض الواقع في مناطق محددة. وسيضمن هذا بقدر الإمكان إدراج القرى التي ينتظر أن يعود إليها مشردون إريتريون.

وفي مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل، ذكَّر الممثل الخاص الطرفين بأن واجبهما ضمان قدرة كل العائدين على العودة إلى قراهم الأصلية. علاوة على ذلك، قالت البعثة إن بعض القوات العسكرية الإثيوبية في القطاع لشرقي تحركت قليلا إلى الأمام من موقع إعادة الانتشار المحدد إلى داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. والمناقشات مستمرة مع السلطات الإثيوبية حول الموضوع.

ووفقا لاتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فإن إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة سيمكن من استعادة الإدارة المدنية الإريترية، بما فيها الشرطة والميليشيا المحلية، ويسمح بإجراء الاستعدادات لعودة السكان. وفي ١٧ نيسان/أبريل وقعت بعثة الأمم المتحدة وحكومة إريتريا بروتوكولا سينظم العلاقات بين البعثة ووحدات الشرطة والميليشيا التي ستعود إلى المنطقة وتتمركز فيها. ويقضي هذا البروتوكول، ضمن أمور أخرى، بأن تكون الشرطة والميليشيا في هيئة يسهل التعرف عليها وألا يسمح لهما سوى بحمل أسلحة شخصية ولها ترخيص سلاح. ورغم أن إريتريا لم تطلع البعثة حتى الآن على كل خططها الخاصة باستعادة الإدارة المدنية إلى المنطقة الأمنية إلا أن بعض أفراد الميليشيا والشرطة بدأوا بالفعل العودة إلى أجزاء من المنطقة الأمنية. وما زالت البعثة تنتظر إخطارا من الجانب الإريتري بالعدد المحدد لأفراد الشرطة والميليشيا وشرطة الجمارك وشرطة الحدود الذين سيعودون إلى المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

أول تحدي مباشر يواجه إريتريا، والمجتمع الدولي، الآن هو في الحقيقة عودة المشردين إلى المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام، عقد بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل، أكد الرئيس أفويرقي على أن إريتريا تعتبر عودة المشردين قبل موسم الأمطار أولوية رئيسية. ووفقا لذلك، تخطط إريتريا لعودة حوالي ٣٠٠ ألف مشرد إلى المنطقة خلال ما بين الأسابيع الستة والأسابيع الثمانية القادمة. وحتى الآن لا يوجد أكثر من بضعة آلاف فقط من العائدين، أغلبهم عادوا إلى أجزاء من المنطقة الأمنية كانت تحت السيطرة الإريترية أثناء الأعمال العدائية. ولقد أكدت البعثة للسلطات الإريترية على أن العودة المندفعة يمكن أن تضع العائدين في حالة إنسانية رهيبة. ويرتبط بهذه العودة الخطر الذي تشكله الكميات الكبيرة من الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة في مناطق العودة.

ولقد تم إنشاء لجنة توجيهية للمساعدة الإنسانية في المنطقة الأمنية بمشاركة السلطات الإريترية والمنسق المقيم للأمم المتحدة/المنسق الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في آذار/مارس. وفي الفترة بين ٢ و ٥ نيسان/أبريل أجري تقييم سريع للقرى في منطقة غاش باركا، التي تنتظر عودة الكثيرين إليها. ولاحظت اللجنة الإريترية للإغاثة واللاجئين وفريق هيئات المساعدة الإنسانية القائمان بالتقييم أهمية بدء عودة اللاجئين قبل موسم الزراعة السنوي بوقت كاف. وأوصت اللجنة في جملة أمور بتنفيذ الأنشطة والمشاريع المتصلة بالألغام والرامية إلى توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما المياه والمأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم، لضرورة هذه الخدمات لتشجيع العائدين. ومن المقرر إجراء تقييم سريع مماثل في منطقة ديبوب، ابتداء من ٢٣ نيسان/أبريل. وقد عقدت

الأفرقـة العاملـة القطاعيـة الـتي ترأسـها حكومـة إريتريـا لدراسة هذه التوصيات.

ويوفر برنامج المشاريع ذات الأثر السريع الـذي بدأته البعثة مصدراً محدوداً ولكنه سريع لصرف الأموال للمشاريع اللازمة في هذه المنطقة. وكما يذكر المجلس، فإن ميزانية البعثة تشمل مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ هذه المشاريع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في كل من إريتريا وإثيوبيا. وقد أقر الممثل الخاص للأمين العام حتى الآن ١٤ مشروعاً، يتجاوز إجمالي ميزانيتها مبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار. بيد أن مشاريع الأثر السريع، كما يدل على ذلك اسمها، هي تدبير مؤقت، لا يمكن الاستعاضة به عن التدخلات الأوسع نطاقاً التي توجد حاجة ماسة إليها. فالتحديات الإنسانية المرتبطة بإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة هائلة. وتهيب الأمم المتحدة بالمجتمع الدولي أن يلبي بسخاء النداءات التي توجهها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذين البلدين.

وكما سبق أن ذكرت، لا يزال القلق الشديد يساور بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إزاء حالة الألغام الأرضية. وقد قدمت السلطات الإريترية مؤخراً، استجابة لطلبات البعثة المتكررة، ٣١٣ سجلاً لحقول الألغام، تجرى دراستها من قِبل البعثة في الوقت الحاضر. كما قدمت السلطات الإثيوبية بعض المعلومات عن حقول الألغام، غير أنه يجري التماس إيضاحات إضافية بشأنها. وفيما يتعلق بعمليات تطهير الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة، اقتصرت هذه العمليات على تطهير محدود يقال إن القوات العسكرية لكلا الجانبين تضطلع بها قبل إعادة نشرها وتعديل أوضاعها، وعلى مهام التطهير التي تقوم بها وحدات المهندسين التابعة للبعثة مساندةً لنشر عملية حفظ السلام. وتجري في الوقت الحاضر أنشطة محدودة لتطهير الألغام والقذائف التي لم تنفجر ولوضع علامات على حقول الألغام داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري منظمة غير حكومية دولية لتطهير الألغام مسحاً خطيراً للمنطقة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد اضطلع ببعض الأنشطة لإذكاء الوعي بالألغام في جميع أنحاء منطقة البعثة.

أما من حيث المسائل المتعلقة بالعمليات، فيسرني أن أبلغ المجلس بأن نشر البعثة قد اكتمل الآن تقريباً. واعتباراً من ١٧ نيسان/أبريل، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٣٦٠ ٤ فرداً ، منهم ٥٠١ فرداً من عناصر الدعم الوطنية. ويشمل هذا الرقم ٢١٨ من المراقبين العسكريين. ويسرني أيضاً أن أبلغ أعضاء المجلس بإتمام التوقيع علي اتفاق وضع القوات المبرم مع إثيوبيا يوم ٢٣ آذار/مارس. ويحدونا الأمل أيضاً في إحراز بعض النجاح قريباً في مفاوضاتنا الجارية بشأن اتفاق وضع القوات مع إريتريا.

أما مسألة الرحلات الجوية المباشرة بين أديس أبابا وأسمرة، التي أحيط المجلس بها علماً على نحو مستفيض في مناسبات سابقة، ما زالت تنتظر الحل. وتواصل البعثة التعرض لقيود متكررة على حركتها في القطاعات الثلاثة جميعاً. وتتصدى السلطات العسكرية لهذه القيود على أساس كل حالة على حدة. وأود في هذا الصدد أن أذكّر الطرفين بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف القتال، وخاصة السماح بالرحلات الجوية المباشرة دون قيود وبحرية الانتقال في منطقة عمليات البعثة بكاملها. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحدث انتهاك ذو شأن لوقف إطلاق النار ولا تزال الحالة هادئة. ويؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن ثلاثة جنود أردنيين أصيبوا في ١٦ نيسان/أبريل، حين انقلبت مركبتهم على طريق في قطاع الغرب، إصابة اثنين منهم خطيرة.

وكما أشير في اتفاق وقف القتال، وكما أكدت البعثة مجدداً للطرفين في مناسبات عديدة، فإن المنطقة الأمنية المؤقتة لها طابع وقتي ولا تستبق الوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها، والتي ستقرر أمرها لجنة الحدود التي أنشئت بموجب اتفاق الجزائر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجنة الحدود عقدت اجتماعها غير الرسمي الأول في لاهاي يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، بمشاركة ممثلين لكل من إثيوبيا وإريتريا. وعرضت اللجنة على الطرفين في ذلك الاجتماع جدولاً زمنياً مؤقتاً للأنشطة. ويتولى فريق من مكتب أمين اللجنة حالياً في أسمرة وضع خطة عمل للأنشطة الميدانية التي يتطلبها تعيين خط الحدود وترسيمه.

بيد أنه لا يمكن إصدار الأوامر الرسمية لبدء اللجنة في أعمالها إلا بعد تسوية الاعتراض المقدم من إثيوبيا على أحد أعضائها. وبناء على طلب من رئيس لجنة الحدود، طُلب إلى الأمين العام تسوية هذا الاعتراض. وتقع على عاتقه مسؤولية مماثلة فيما يتعلق بالطعون المقدمة من كلا الطرفين بالنسبة لثلاثة من الأعضاء الخمسة في لجنة المطالبات. وقد اجتمع الأمين العام أمس مع الممثلين الدائمين لإثيوبيا وإريتريا التماساً لحل للمأزق الراهن.

وقد طلب رئيسا اللجنتين إلى الطرفين إيداع مبالغ لتغطية التكاليف المبدئية لهاتين الهيئتين، عملاً بالالتزامات التي قطعها الطرفان في اتفاق الجزائر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ومع أنه قد وردت بعض المساهمات في لجنة المطالبات، فإن الطرفين لم يقوما بإيداع أي مبالغ بالنسبة للجنة الحدود.

وفي الختام، أقترح أن يعرب مجلس الأمن عن تقديره للتقدم الملحوظ الذي تم إحرازه حتى الآن. وفي الوقت ذاته، قد يرغب المجلس في تشجيع الطرفين على التعاون بشكل كامل مع البعثة والأمم المتحدة على تسوية جميع المسائل المعلّقة، وأن يُعرب عن تقديره خاصة للأمين العام على ما يبذله من جهود لإيجاد مخرج من الطريق المسدود فيما يتعلق بتكوين لجنة الحدود ولجنة المطالبات. وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن استراتيجية خروج البعثة مرتبطة بالنجاح في إنجاز عمل لجنة الحدود. لذلك من الضروري أن تكون للبعثة القدرة على البدء في عملها دون مزيد من الإبطاء.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن امتناننا العميق للإحاطة التي قدمها لتوه وكيل الأمين العام غينو. ونود أن نهنئ الأمانة العامة على ما أحرز من نجاح في إقامة المنطقة الأمنية المؤقتة، ولا سيما على العمل الذي اضطلع به الممثل الخاص لغويلا في التعامل مع العاصمتين المعنيتين.

فقد أصبح نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا نموذجاً حقيقياً لما تكون عليه عمليات حفظ السلام ويعود كثير من الفضل في ذلك إلى البلدان المساهمة بقوات.

وإقامة المنطقة الأمنية المؤقتة هو المرحلة الحقيقية الثالثة في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. فقد شهدنا اتفاق حزيران/يونيه بشأن وقف القتال، ثم اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر، والآن المنطقة الأمنية المؤقتة.

ونرى من البوادر المشجعة بعض الخطوات الإيجابية التي اتُّخذت بشأن لجنتي الحدود والمطالبات والنجاح في إعادة أسرى الحرب والمحتجزين إلى وطنهم.

وقد عملت الولايات المتحدة بجد مع الطرفين، ومع الزملاء هنا، وإدارة عمليات حفظ السلام، والبعثة، ومنظمة الوحدة الأفريقية للمساعدة في دفع هذه العملية

للأمام. وسنواصل بذل جهودنا وندعم العمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به البعثة والجهات الأخرى. وفي هذا الصدد، نشارك في القلق الذي أعرب عنه بشأن ضرورة اتخاذ الطرفين خطوات هامة لإحلال السلام والاستقرار في منطقتهما. ومن أهم الأمور التي يمكنهما عملها أن يكفلا عودة الأشخاص المشردين داخلياً بشكل يتسم بالحرص وليس بالاندفاع. ونحث الطرفين على تقديم العون للبعثة في التقدم الوئيد، ولا سيما في ضوء آلاف الألغام التي وزعت بسخاء على المنطقة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): وأود بدوري أن أشكر السيد غينو على إحاطته البالغة الأهمية لنا، وفوق كل شيء على ما أعلنه لتوه من أنباء طيبة، ولا سيما فيما يتعلق بتوقيع الطرفين بالأمس على اتفاق إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة.

وبما أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق، نرى أنه ينبغي لهما تركيز جهودهما على تنفيذ المرحلة النهائية الحاسمة من عملية السلام: ألا وهي تعيين وتخطيط الحدود. وفي هذا السياق، نود أن نشجع حكومتي الطرفين على مضاعفة جهودهما لإكمال الاتفاقات المتعلقة بإنشاء لجنة الحدود، وفقا لأحكام اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر واتفاق وقف القتال، حتى تبدأ عملية تعيين وتخطيط الحدود.

وعلاوة على ذلك، نشجع الطرفين تشجيعا حثيثا على مواصلة التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وخاصة في مجال إزالة الألغام، وهو موضوع قدم السيد غينو بشأنه الكثير من التفاصيل. ومسألة إزالة الألغام من منطقة الحدود ذات أهمية أساسية، ونود أن نعلم ما إذا كانت البعثة تملك الخرائط اللازمة التي توضح مواقع الألغام الأرضية للتمكين من إزالتها، وبالتالي تمكين الأشخاص المشردين من العودة إلى تلك المناطق قبل بداية موسم الأمطار.

وبالطبع لا يفوتنا أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة على ما أظهرته من كفاءة ممتازة في تنفيذ ولايتها.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الذاخرة بالمعلومات والشاملة للغاية.

ونرحب بأن أنشأت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على نحو رسمي منطقة أمنية مؤقتة على طول حدود البلدين. وهذا يمثل معلما هاما على طريق تسوية الصراع، وخطوة هامة تجاه إزالة الفراغ الأمني في المناطق ذات الصلة. وهو يتيح على الفور استعادة الإدارة المدنية وعودة الأشخاص المشردين داخليا، التي تتسم على وجه الخصوص بالإلحاح بالنظر إلى موسم الأمطار الوشيك وضرورة إعادة ربط القرى والتجمعات السكانية الموجودة بنظم الدعم الإداري الخاصة بها.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ، أن البعثة وقعت، يوم الأحد، على اتفاق بروتوكولي بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفي الأمن الأريتري في المنطقة الأمنية المؤقتة. ونحن ندعو كلا الطرفين إلى مواصلة دعم جهود الممثل الخاص، السفير لغويلا، آخذين في الاعتبار حقيقة أن المنطقة ترتيب مؤقت وهو لا يستبق الحكم بأي حال من الأحوال على الوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها. ونود أيضا بوجه خاص أن نشدد على أهمية عمل لجنة الحدود المكلفة بتعيين وتخطيط الحدود بين البلدين.

وأخيرا، لديّ بضعة أسئلة أتوجه بها إلى السيد غينو. لقد تم إبلاغ المجلس قبل فترة من الزمن بأن حكومة إثيوبيا اعترضت على أحد أعضاء اللجنة الذي رشحته إريتريا. فهل حُلت هذه المسألة؟ وسيتوقف نجاح لجنة الحدود على ارتكاز

أنشطتها على أساس مالي كاف. ونحن نعلم أن موارد الصندوق الاستئماني محدودة. ولكن هل هناك أي دلالة من الطرفين في الترتيبات المالية التي تعهدا بها، أو ينويان التعهد بها، على بذل جهود للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر؟

وأخيرا، أبلغنا السيد غينو أنه لا تزال هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بالقيام برحلات جوية مباشرة بين العاصمتين. وقد نوقشت هذه المسألة في آخر جلساتنا وأبلغ ممثلا البلدين المجلس أيضا بأنهما مستعدان لبذل قصارى جهدهما للتعامل مع هذه الحالة الحساسة. وبالتالي، ماذا وراء التأخير هذه المرة؟

السيد تيكسيرا دا سيلفا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد غينو على بيانه، الذي تضمن بعض الأنباء السارة.

وسأقصر حديثي على توجيه أسئلة إليه، تردد صدى ما قاله السفير كوتشينسكي للتو عن أعمال لجنة الحدود. في الفقرة ٦ من القرار ١٣٤٤ (٢٠٠١)، الذي اعتمد قبل شهر، طُلب إلى الأمانة العامة تقديم المزيد من المعلومات المفصلة عن تمويل عمل لجنة الحدود. ونود أن نعلم متى ستكون تلك المعلومات متوفرة وما إذا كان بمستطاع الأمين العام المساعد، اعتبارا من اليوم، أن يقدم مزيدا من التفاصيل بشأن تمويل عمل اللجنة. وإننا ندرك أهمية اللجنة، ونود أن نعلم عن التزام الطرفين المعنيين نفسهما، والمبالغ التي دفعت للصندوق الاستئماني، وطبيعة ودرجة الدعم الذي يمكن لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أن تقدمه لعمل اللجنة.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد غينو على إحاطته الشاملة جدا والزاخرة بالمعلومات عن الحالة الراهنة في إثيوبيا وإريتريا. ونعرب عن تقديرنا لها، وخاصة في ضوء التطورات الإيجابية التي أبلغ عنها. ونرحب بإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، على النحو الذي أعلنت عنه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بالأمس. فإنشاء هذه المنطقة الذي يمثل الفصل الرسمي بين القوات الإثيوبية والقوات الإريترية، هو في الواقع معلم هام للغاية على طريق التقدم نحو تسوية الصراع. وتوقيع الاتفاق المبرم بين بعثة الأمم المتحدة والمفوض الإريتري للتنسيق مع البعثة، الذي يوضح قواعد التفاعل بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وعناصر إنفاذ القانون والأمن الإريترية، له أهمية كبيرة في ضمان حرية الحركة الكاملة للبعثة.

ونؤيد تأييدا تاما هذا التقدم، البالغ الأهمية من أجل النجاح في الوفاء بولاية البعثة. ومع ذلك، نعرب عن أسفنا لعدم حسم موضوع الربط الجوي المباشر بين أديس أبابا وأسمرا لم يحل بعد. ونود أن ندعو كلا الجانبين إلى معالجة هذا الموضوع بدون أدنى تأخير، لأنه يعوق حرية الحركة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة.

ونشيد بالسفير لغويلا ونشكره على كل الجهود التي اضطلع بها لحل المأزق الذي أخر إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة. وبالنظر للتطورات الأخيرة، يحدونا الأمل في أن تكتسب أعمال لجنة الحدود قوة دفعها مرة أخرى.

وأخيرا، أود أن أناشد إثيوبيا وإريتريا معا أن تعالجا، لأسباب إنسانية، وبدون أدنى تأخير، مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ونرى أن هذا موضوع في غاية الأهمية للحل النهائي للمصاعب القائمة بين البلدين.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سأوجز في كلامي. وأود أن أشكر السيد غينو على إحاطته وعلى الأنباء الطيبة التي جاء بها اليوم. ونحن نوافق على اقتراحه فيما يتصل بعناصر الرسالة التي ينبغي أن يبعثها المجلس من مناقشة اليوم.

وأود أن أسوق نقطة واحدة فقط، تتعلق بأعمال لجنة الحدود. إننا نوافق على اقتراحه أن يحث المجلس الطرفين على التعاون مع الأمين العام بغية إزالة العقبات للبدء في عمل اللجنة. ولكننا نود من المجلس أيضا أن يذكِّر الطرفين بالتزامهما بتقديم إسهامات مالية لعمل اللجنة كبرهان ملموس على التزامهما بهذه العملية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): نرحب بتعاون إثيوبيا وإريتريا تعاونا إيجابيا مع بعثة الأمم المتحدة منذ توقيع اتفاق الجزائر للسلام. ويشجعنا ذلك التقدم الذي أحرز مؤخرا؛ ولا سيما إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة بالأمس، والذي يعتبر معلما بارزا. ويمكن الآن وزع بعثة الأمم المتحدة بالكامل، وهذا عنصر أساسي في تنفيذ اتفاق السلام.

ونلاحظ مع التقدير الانتشار السريع لبعثة الأمم المتحدة، مما سيسهل إعادة انتشار القوات العسكرية للبلدين، ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك الدول الأعضاء التي قدمت لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قوات وأصولا إضافية. وقد أرسلت النرويج، خمسة مراقبين عسكريين إلى البعثة كما أسهمنا بموارد في العنصر المدني لوحدة المراقبين العسكريين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نؤيد بشدة بعثة السفير لغويلا.

ونود أن نؤكد العلاقة الوثيقة بين بعثة الأمم المتحدة ولجنة الحدود المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل. وكما نفهم، فإن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا يتطلب الانتهاء من عملية تحديد وترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. ولذا، فإن البدء المبكر لعمل لجنة الحدود، بما في ذلك اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأن أمين اللجنة، سيمثل، في رأي النرويج، أفضل استخدام للموارد ويوفر اقتصادا في التكاليف. ولذلك نؤيد النهج الذي اقترحه الأمين العام في هذا الصدد، ونؤيد التعامل مع المسألة على وجه السرعة بغية تيسير بدء العمل المحوري للجنة الحدود في أقرب فرصة ممكنة. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها هولندا في تيسير عقد الاجتماع التمهيدي للجنة الذي انعقد مؤخرا في لاهاي.

وقد أسهمت حكومة النرويج إسهاما كبيرا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ من أجل تحديد وترسيم الحدود، ونأمل أن يكون بوسع أعضاء آخرين أن يتقدموا بتبرعات أيضا.

وانطلاقا من الزخم الذي ولَّده إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، ينبغي أن تبذل الأطراف كل جهد ممكن الآن لإيجاد حلول عملية للمسائل العالقة المتبقية، خاصة تلك المتعلقة بمنطقة إيروب، بما يسمح بتحرك عملية السلام إلى الأمام. ونعتقد أيضا أن إنشاء ممر جوي مباشر بين أديس أبابا وأسمرة، لكفالة حرية الحركة للرحلات الجوية لبعثة الأمم المتحدة، وتحديد المركز الضروري لاتفاق القوات بين إريتريا والأمم المتحدة، سيعززان عملية السلام.

وتود النرويج أن تحث الطرفين على مواصلة جهودهما في المجالات التالية: أولا، تسهيل إزالة الألغام بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام – وستواصل النرويج دعمها للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام؛ ثانيا، ضمان الإفراج عن المدنيين وأسرى الحرب وعودتهم الطوعية والمنظمة تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوفير معاملة إنسانية لهم بصفة عامة؛ ثالثا، ضمان فرص الوصول الآمن دون قيود للمساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها، مع الاحترام الصارم لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛ وأخيرا، إعادة توجيه الجهود لإعادة التعمير والتنمية، والعمل نحو المصالحة بغية تطبيع العلاقات وتعزيز الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

وما فتئت النرويج تؤيد، في جملة أمور، إجراء حوار بين الزعماء الدينيين للبلدين. وكانت النرويج قد جمدت وأوقفت تقديم مساعدات التنمية في ذروة الحرب بين البلدين في العالم الماضي، غير أنها تنوي مواصلة التعاون الإنمائي مع كل من البلدين. وسنشارك في النداءات الإنسانية التي وجَّهتها الأمم المتحدة. ونعتبر أن من المهم في هذه المرحلة أن تركز الأطراف جهودها، بمساعدة المجتمع الدولي، على السلام والمصالحة وعلى تدابير تحقيق الاستقرار التي تعززها الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان والحكم الصالح. ونعتقد أن التطور الديمقراطي، وتهيئة مناخ الحكم الصالح في كل من البلدين هو السبيل الوحيد لضمان استقرار العلاقات بينهما في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد ازدادت قائمة المتكلمين طولا. وأود أن أعود لوكيل الأمين العام للرد على ما أثير من نقاط حتى الآن. بعد ذلك سأعلق هذه الجلسة إلى وقت لاحق بعد ظهر اليوم. وأعطي الكلمة للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): السؤال الأول، طرحه ممثل تونس، ويتعلق بالألغام في المنطقة وجهود إزالتها. فالتعاون مع الأطراف جيد من حيث الحصول على المعلومات التي نحتاجها. وكما لاحظت، فقد أعطتنا إريتريا ٣١٣ خريطة مفصلة للمناطق المزروعة بالألغام؛ وكذلك قدمت إثيوبيا الكثير من المعلومات، ونحن نتوقع من إثيوبيا معلومات تكميلية. إن عملية تطهير المنطقة من الألغام بالكامل ستتطلب دون شك عملا كبيرا؛ وفي غضون ذلك، علينا أن نضع علامات على مناطق الألغام، وإبقاء السكان بعيدين عنها بغية تجنب مأساة دخول المدنيين في مناطق ألغام غير محددة.

(تكلم بالانكليزية)

وقد سأل ممثل أوكرانيا عن مركز المفوضين. ونأمل في إمكان التوصل إلى حل سريع لمسألة المفوضية سواء في لجنة الحدود أو لجنة المطالبات. ولقد أظهر الطرفان روح التعاون، ونأمل أن يساعدنا ذلك في إيجاد حل لهذه المشكلة. ولكن ليس بوسعي أن أرد على السؤال في الوقت الراهن.

كما طرح ممثلا أوكرانيا وفرنسا سؤالا يتعلق بتمويل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجنة الحدود، والترتيبات المالية للجنة الحدود. واسمحوا لي أن أقول، أولا، إن التبرعات والتعهدات الأخيرة للصندوق الاستئماني ستجعل رصيده ٥,٧ مليون دولار. وقد طلبت لجنة الحدود من كل طرف أن يقوم بإيداعات من أجل مواجهة تكاليف اللجنة. ولم توضع بعد ميزانية الدعم السوقي للجنة، إذ يجب أن توضع هذه الميزانية على أساس تقييم مفصل، يجري ميدانيا، لما سنحتاج إليه بالضبط. ويوجد في أسمرة حاليا فريق من مكتب رئيس قسم الخرائط التابع للأمانة العامة؛ وسيقوم هذا الفريق بوضع خطة الأنشطة الميدانية هذه. وعلى هذا الأساس، سنكون عندئذ في وضع يمكننا من التعامل بدقة شديدة مع مطلب مجلس الأمن بشأن التكاليف السوقية للجنة الحدود بالضبط.

وقد طرح عدد من الوفود سؤالا بشأن الرحلات الجوية المباشرة. لقد وافق الطرف الإثيوبي على خط قد يكون مباشرا لكنه يبتعد بدرجة طفيفة عن الخط المباشر لأنه سيحلق فوق بعض المواقع الدفاعية الإثيوبية. وفي الوقت الراهن، يصر الطرف الإريتري على خط مباشر تماما. وهذا هو الاختلاف الذي لم نستطع أن نتجاوزه بعد في هذه المرحلة، الأمر الذي يحول دون تدشين خط مباشر – ولا يزال علينا أن نستخدم خطا دائريا؛ إذ علينا أن نحلق عبر جيبوتي، فهو أشبه بضلعي مثلث، بدلا من خط واحد بين العاصمتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٤٥، إذ لا يزال يوجد عدد من الممثلين يرغبون في الإدلاء ببيانات؛ كما أود أن أدلي ببيان موجز باسم بلادي - وسنعود إلى الاجتماع على أي حال بعد ظهر اليوم، في إطار آلية الرصد المعنية بأنغولا. وأنا أفهم أن وكيل الأمين العام سيكون مسافرا، وآمل أن يمثل على مستوى رفيع من إدارة عمليات حفظ السلام.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموافقة المجلس وعملا بالمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أوجه الدعوة إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين أبدوا رغبة في الكلام.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): إن العرض الشامل الذي قدمه وكيل الأمين العام غينو في وقت سابق من جلستنا، فضلا عن أجوبته على الأسئلة التي طرحها متكلمون سابقون، لا يفسح المجال لوفد بلادي سوى إضافة النذر اليسير. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة برجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد لغويلا، على إنجازاتهم الرائعة حتى الآن.

إن القرار بإنشاء منطقة أمنية مؤقتة تفصل رسميا بين قوات إريتريا وإثيوبيا، يعترف بالخطوات التي اتخذتها كلتا الحكومتين نحو الوفاء بالتزاماتهما في إطار اتفاق الجزائر المعني بوقف الأعمال العدائية. وهو يدعو أيضا إلى استعادة الإدارة المدنية فورا، وعودة المشردين في الداخل في نطاق المنطقة الأمنية المؤقتة.

ويلاحظ وفد بلادي إحراز مزيد من التقدم منذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، بما في ذلك التوقيع على اتفاق مركز القوات، فضلا عن المجالات التي ما زال العمل فيها معلقا، بما في ذلك تقييد حركة أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، طالما بقيت مسألة الرحلات الجوية المباشرة بدون حل، وتفعيل لجنة الحدود. ولقد سلمنا جميعا بأهمية ذلك لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ونضم صوتنا إلى أصوات الذين طالبوا بحل تلك القضايا في وقت مبكر.

واستمعنا من السيد غوينو، وكيل الأمين العام أن من المتوقع أن يعود زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ فرد من المشردين داخليا إلى منطقة الأمن المؤقتة قبل حلول موسم الأمطار، أي في غضون فترة تتراوح ما بين ستة وثمانية أسابيع. وأكرر ذكر هذه المعلومة لأؤكد على جسامة هذه العملية الإنسانية التي يقتضي نجاحها وجود تعاون وثيق بين الوكالات الإنسانية. وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والحكومتين كلتيهما، والقيام بصورة عاجلة بعمليات مسح جغرافي لمنطقة الأمن المؤقتة لتحديد الأماكن التي زرعت فيها الألغام والمعدات التي لم تنفجر، ووضع علامات على الأماكن التي لا يمكن السير فيها، والأهم من كل ذلك، توعية السكان العائدين، ولا سيما الأطفال.

وأكد المتكلمون السابقون على ضرورة أن تبدأ لجنة الحدود عملها. ولا يسعني إلا أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة أن الحكومتين كلتيهما اتفقتا سلفا على قبول حكم اللجنة. ولذلك، يتحتم أن نبادر دون إبطاء إلى حل المشاكل المتعلقة بإنشاء اللجنة.

وفي الختام، يعرب وفدي، عن أمله في أن يسفر إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة عن تهيئة المناخ المرجو المنشود الذي يسوده الهدوء والثقة، ويؤدي إلى إيجاد أوضاع تفضي

إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع، وهذا ما نأمل جميعا في تحقيقه.

السيد باتيا (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نكرر مرة أخرى الملاحظات الافتتاحية البليغة التي أبدتها الممثلة الدائمة لجامايكا. لقد ذكرت أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غوينو، وكيل الأمين العام، وفي الواقع، التعليقات التي أبداها الأعضاء في وقت مبكر تناولت هذه القضية بصورة شاملة حقا. ومن ثم، سوف تقتصر ملاحظاتنا على نقطتين فقط.

أولا، نرى أن إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة التي تحدد الفاصل الرسمي بين الطرفين، يمثل، تطورا جديرا بالترحيب. وثانيا، هناك ثمة مجال متبق يثير القلق، حسبما ذكر السيد غوينو هذا الصباح، وهو القيود المفروضة على حركة الموظفين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مناطق معينة. فالحوادث التي تقع لدوريات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، كالحادثة التي وقعت في يوم ٧ أبريل/نيسان تثير القلق. وفي هذا الصدد، هل يخبرنا السيد عنابي ما إذا كان نمط القيود والحوادث قد قل أم زاد في الأسابيع الأخيرة. وهل اعتمدت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا خطة عمل لمعالجة هذه القضية؟

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ننضم إلى جميع الأعضاء الآخرين الذين أثنوا على السيد لغويلا، الممثل الخاص للأمين العام، وعلى الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للتقدم المستمر الذي أحرزوه بعملهم الهام. ونُعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غوينو، وكيل الأمين العام هذا الصباح.

ونضم صوتنا أيضا إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن القلق بشأن عدم إحراز تقدم بصدد إنشاء منطقة الأمن المؤقتة. ولكننا لاحظنا أن إنشائها قد تحقق الآن، ونثني على حكومتي إريتريا وإثيوبيا في هذا الشأن.

والنقطة الثانية التي نتفق فيها أيضا في الشعور بالقلق الذي أعرب عنه آخرون تتعلق بالطريق المباشر للسفر جوا بين العاصمتين، الذي لم ينشأ بعد حتى الآن. ولا تزال المناقشة بشأن هذه القضية جارية منذ زهاء ثلاثة أشهر. ونشعر بالقلق إزاء عدم حسم هذه القضية. ونعتقد بأنه بمستطاعكم أن تقوموا بدور بنَّاء في هذه المسألة.

ونطلب من الطرفين أن يعملا على حل القضايا المعلقة المتصلة بلجنة الحدود ونأمل في أن تبدأ اللجنة عملها في غضون وقت قريب.

السيد تشن يو (الصين) (تكلم بالصينية): نُعرب، على غرار ما فعلته الوفود الأخرى، عن الشكر للسيد غوينو، وكيل الأمين العام لإحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

ويعبر الوفد الصيني عن سروره البالغ للتطورات الإيجابية، وبخاصة إنشاء منطقة الأمن المؤقتة.

وحسبما ذكر السيد لغويلا، فإن إنشاء منطقة الأمن المؤقتة يمثل فاصلا رسميا بين قوات الطرفين. وهذا في الواقع شرط لا بد منه من أجل تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا. ونُعرب عن تقديرنا للجهود الإيجابية التي يبذلها الطرفان ولإخلاصهما، فضلا عن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وفي الوقت نفسه، لا يعني إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة أن المشكلة قد حُلت. ونأمل في أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة ويهتما بها وأن يعملا على تعزيز الثقة المتبادلة وذلك باتخاذ إجراءات حقيقية للوصول على النحو الصحيح إلى حل مسائل من قبيل ترسيم الحدود، وإنشاء الطريق المباشر للرحلات الجوية وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم بغية

إرساء أساس صلب من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تُعرب روسيا عن تقديرها الكبير لما تظهره إريتريا وإثيوبيا - بالفعل لا بالقول - من إخلاص تجاه التزاماتهما بالسلام. والدليل على ذلك امتثالهما بصورة مضطردة لنظام وقف إطلاق النار وتنفيذهما بصورة مستمرة لاتفاق الجزائر.

ونعتقد أن إنشاء منطقة أمنية مؤقتة يُعد من الناحية النوعية مرحلة جديدة في توطيد عملية تسوية الصراع. ونشيد بالحكمة السياسية للطرفين كما نشيد بجهود الأمين العام وقادة وقيادة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مما أدى إلى هذه النتيجة الهامة.

ونؤكد من جديد العملية الآخذة في المضي قدما إلى الأمام لتحقيق الاستقرار في المنطقة موقفنا الثابت تجاه ضرورة القيام في وقت مبكر برفع الجزاءات المفروضة على الدولتين كلتيهما.

ونؤيد تأييدا تاما التدابير التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في إطار ولايتها لضمان عودة اللاجئين على النحو الصحيح إلى حدود المنطقة الأمنية المؤقتة. الأمر الذي من شأنه أن يحدد بدرجة كبيرة عدم الرجوع عن عملية السلام. ونؤكد على أهمية استمرار الطرفين في الامتثال بلا انحراف لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي.

ونرى أن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعم كاف للأعمال التي تقوم بها اللجنة المعنية بتخطيط وترسيم الحدود الإريترية - الإثيوبية. ولهذا النشاط أهمية حاسمة في تمكين شعبي هذين البلدين من العودة بصورة أكيدة إلى حياة يرفرف عليها السلام والعيش معا على نحو بنَّاء.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نُعرب عن عميق امتناننا للمعلومات التي قدمها لنا اليوم السيد غوينو عن الإنجازات التي تحققت في الأيام الأخيرة. وتدل تلك الإنجازات على التزام الطرفين بصورة حقيقية بتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونطلب من الطرفين أن يواصلا العمل وفقا لذلك السلوك الإيجابي والبنَّاء، كي يتوصلا إلى تفهم بشأن القضايا المعلقة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الحدود، وإنشاء ممر جوي وتوقيع أحد الطرفين على اتفاق مركز القوات.

لقد أعددنا بعض الأسئلة، ولكن السيد غوينو أجاب عليها هذا الصباح. غير أننا طلبنا الكلمة لنؤكد من جديد ما شدد عليه متكلمون آخرون: وهو ضرورة أن تتم بطريقة منظمة عودة المشردين، داخليا واللاجئين حتى يتسنى تجنب الخطر الواضح المتمثل في إمكانية أن تصبح العودة أزمة إنسانية. ومن أجل هذا نطلب من الأمانة العامة أن تبقينا على علم بهذه المسألة.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلادي بالأنباء الطيبة التي سمعناها صباح اليوم من وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام بخصوص الصراعات الصعبة التي تبتلي القرن الأفريقي.

إننا نؤيد ما قاله الوفد الفرنسي صباح اليوم بشأن الصلة بين إنهاء البعثة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود. ولقد وافقنا في القرار ١٣٤٤ (٢٠٠١) على توجيه رسالة إلى الأمين العام بشأن التكاليف التقديرية لاحتياجات البعثة الخاصة بتمويل لجنة الحدود. ونود أن نعرف اليوم عن أي تقدم تم إحرازه في هذا المجال، وإن كان ممكنا الحصول على هذه التكاليف التقديرية بحلول نهاية الشهر. ويدعو وفد

بلادي كل أطراف الصراع إلى التعاون الكامل لحل القضايا التي ما زالت معلّقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أود أن أدلي ببيان بصفتي الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وفي هذا البيان – آمل أن تنتبه الأمانة العامة لهذا – سأطرح ما ترى المملكة المتحدة أنه توافق آراء جماعي قوي جدا حول ما قيل في هذا النقاش.

إننا نرحب ترحيبا حارا بالإنشاء الرسمي للمنطقة الأمنية المؤقتة. هذه خطوة حاسمة في التنفيذ المستمر لاتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا وتعني تزايد الإحساس بالثقة بين الجانبين. ومثلما فعل الآخرون، نشيد بجهود الممثل الخاص لغويلا وبعثة الأمم المتحدة بأسرها في هذا الصدد، وأتفق مع ما قاله وكيل الأمين العام غينو صباح اليوم بأنه تم حتى الآن إحراز تقدم رائع.

ونرحب بتوقيع البروتوكول بين البعثة وإريتريا والتوقيع على اتفاق وضع القوات مع إثيوبيا، وندعو كلا الجانبين إلى الوفاء بالتزامهما نحو مبدأ حرية الحركة للبعثة. وشأننا شأن بقية أعضاء المجلس، نريد أن نرى تقدما في القريب العاجل بشأن لجنة الحدود والرحلات الجوية وإزالة الألغام وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونأمل أن تنتبه الدول الأعضاء أيضا إلى متطلبات التمويل لهذه العمليات التي أشير إليها حتى الآن في النقاش.

ونشجع حكومتي إثيوبيا وإريتريا على التقدم نحو التطبيع والمصالحة الدائمة، ونعيد التأكيد على دعمنا لاتفاق الجزائر بشأن السلام، وكذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقّع في مدينة الجزائر في حزيران/يونيه من العام الماضي.

ويسرنا أن الطرفين قد احترما اتفاق وقف إطلاق النار طوال الشهور العشرة الماضية. ومع ذلك مطلوب عمل الكثير، ونحن ننتظر من الطرفين أن يتحملا مسؤولياتهما في هذا الصدد.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة إلى مساعد الأمين العام العنابي ليتناول أية نقاط متبقية.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يأسف السيد غينو لعدم تمكُّنه من الحضور هنا بعد ظهر اليوم، حيث أنه غادر للتو متجها إلى المطار. إنه سيزور جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتقد أن هناك قضيتين أساسيتين. الأولى تتعلق بحرية الحركة. وكما أشار السيد غينو صباح اليوم، ما زالت تحدث قيود على حرية حركة موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من آن لآخر. وتتم مناقشة تلك القيود بالطبع، كل حالة على حدة، مع السلطات العسكرية، والسياسية إذا لزم الأمر، لكلا الجانبين. وترجع بعض تلك القيود إلى سوء فهم للأوامر الصادرة إلى القادة المحليين في الميدان، أو سوء فهم لهذه التعليمات. وبعض هذه القيود متعمدة، إذ كانت هناك مناسبات لم يكن يريد فيها طرف أو آخر أن نرى مواقعه، ولكن مثلما قلت تتم معالجة هذه الحالات على أساس كل حالة على حدة.

ونذكِّر الطرفين في كل مناسبة بالتزامهما في إطار اتفاق وقف الأعمال العدائية، المعقود في ١٨ حزيران/يونيه الماضي، والذي وافق بموجبه كلاهما على توفير حرية حركة غير محدودة للبعثة كيفما تقتضيه عملياتها.

وقد يكون هناك أيضا شيء من سوء الفهم بشأن متطلبات عمليات البعثة. ونحن ندرك بوضوح أنه لكي تتم حراسة المنطقة الأمنية المؤقتة، وحتى نستطيع طمأنة كلا الجانبين بأن لا شيء غير عادي يحدث في المنطقة، من الضروري أن نكون قادرين على رؤية ما يقع وراء حدود المنطقة الأمنية نفسها. ولأغراض تخص العمليات، أشار قائد

القوة إلى الطرفين بأننا سنحتاج إلى الذهاب لمسافة حوالي ١٥ كيلومترا وراء حدود المنطقة لإجراء اتصالات مع سلطات كلا الجانبين ومناقشة أية مشاكل عملية قد تبرز في منطقة العملية. وهذا أمر لا يفهمه جيدا القادة المحليون بصفة دائمة، ونحن نواصل مناقشة هذه المسألة مع الطرفين. ونأمل، كما قلت، أن يعملا معنا وفقا لتعهداتهما واتفاق ١٨ حزيران/يونيه الماضي.

وفيما يتعلق بالقضية الثانية، الخاصة بالتكاليف التقديرية للدعم التمويني لعمل لجنة الحدود، أعتقد أن السيد غينو قد ذكر صباح اليوم أن فريقا من قسم رسم الخرائط، يساعده خبراء إمدادات موجودون في الميدان هذه اللحظة، يدرسون المتطلبات. وسيعود ذلك الفريق بحلول نهاية الشهر ومعه، كما نأمل، تقييم للدعم التمويني الذي سيكون مطلوبا. وسيتم بالطبع إبلاغ أعضاء المجلس بتلك التقديرات في الوقت المناسب.

أعتقد أن هاتين هما القضيتان الوحيدتان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مساعد الأمين العام على التوضيحات التي قدّمها.

أعتقد أن الأمانة العامة كوّنت فكرة عن آراء المجلس حول هذا الموضوع، ولكني أود أيضا أن ينقل مساعد الأمين العام تقدير المجلس الحار للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة بأكملها في الميدان. إننا نشيد كثيرا بالتقدم الذي أحرزوه.

لقد اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.